واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الاشارة الى مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.

The reality of financial inclusion in the Arab countries, with reference to the initiative for financial inclusion in the Arab region.

سوداني نادية[1]،

Soudani nadia[1],

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)؛ مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة؛ الإيميل :-**soudani.nadia@cuniv-tissemsilt.dz**

تاريخ الإرسال: 2022/09/30 تاريخ القبول: 2022/10/15 تاريخ النشر: 30/12/ 2022

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور تبني وتطبيق الشمول المالي في عصرنة وتنمية القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، حيث تم التركيز على أهم المؤشرات الأساسية الخاصة به،

ولقد توصلنا إلى أن تطبيق هذه الأنشطة المالية من طرف المؤسسات المالية في الدول العربية أصبح ضرورة ملحة وليس خيارا، ولهذا حاولنا إبراز المزايا والمنافع التي تجنيها الدول العربية من خلال تبنيها لهذه الأنشطة التي تساهم في تطويرها وتنميتها، وكذلك قمنا بتقديم بعض التوصيات التي تهدف إلى العمل على تطبيق الأنشطة المذكورة سالفا.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.

تصنيفاتJEL : G21، G32.

Abstract:

This research paper aims to highlight the role of adopting and applying the Financial Inclusion concept in modernizing and developing the The financial and banking sector in Arab countries, where the focus was on the most important basic indicators of its own.

, where we have come to implement these Finance by financial establishments in Arab countries has become an urgent necessity and not an option, and for this we have tried to highlight the benefits and benefits that the Arab countries by adopting these activities that contribute to its development and development, and we have also made some recommendations that aim to Work on the implementation of these activities.

Keywords: *Financial Inclusion; Financial Inclusion Indicators; Financial Inclusion Initiative for the Arab Region.*

JEL Classification Codes*:* G21, G32.

[1] اسم ولقب الباحث المرسل: نادية سوداني ؛ الايمايل: **soudani.nadia@cuniv-tissemsilt.dz**

مقدّمة:

تهدف الدراسة الى تبين اهمية الشمول المالي في الدول العربية والتطرق الى واقع الشمول المالي بهذه الدول من خلال التعريج على المؤشرات الشمول المالي، والتطرق الى المبادرة العالمية للشمول المالي في الدول العربية واهم انجازاتها على الدول العربية.

وقد توصلنا الى ان الشمول المالي لا يزال ضعيف في الدول العربية لذلك وجب الاهتمام به اكثر وذلك من خلال الاستخدام الامثل للتكنولوجيا المتقدمة، والعمل على التعاون الدولي من اجل الاستفادة من الخبرات، العمل المشترك بين الدول العربية فيما بينها او بينها وبين الدول المتقدمة الرائدة في هذا المجال او مع الهيئات المتخصصة في المجال

يعتبر الشمول المالي مقياسا لمدى قدرة الدول على تقديم الخدمات المالية لمواطنيها بطريقة تسمح لهم بالحصول على الخدمات المالية بكل سهولة، ونظرا لتأخر الدول العربية في هذا المجال باستثناء دول الخليج العربي التي تعتبر دولا مقبولة من حيث مؤشرات الشمول المالي، بدأت الدول العربية بالاهتمام بالشمول المالي على غرار دول العالم، وذلك نظرا لأهميته في تنمية الاقتصاديات، وتعتبر مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية ، والتي قام صندوق النقد العربي بالتحالف مع اطراف اخرى فاعلة على اطلاق المبادرة في 14 سبتمبر 2017 بمناسبة منتدى التحالف للشمول المالي المنعقد في شرم الشيح في مصر، التي احدت الى وضع يبعض الدول العربية لاستراتيجياتها في ما يتعلق بالشمول المالي من اجل تنفيذها، اضافة الى حصول معظم الدول على مساعدات فنية في هذا المجال.

من خلال هذه التوطئة يمكننا طرح الاشكالية التالية: **الى اي مدى يمكن اعتبار مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية كمحفز لتبني استراتيجيات الشمول المالي الدول العربية؟.**

المنهج المعتمد:

تم اعتماد المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف و التحليل .

اهمية الدراسة:

تتجلى اهمية الدراسة في محاولة البحث عن اهمية الشمول المالي واهم المؤشرات التي تعكس مدى الاهتمام الدول العربية بالشمول المالي ، اضافة الى توضيح المبادة الدولية التي قام بها صندوق النقد العربي بالتعاون مع اطراف دولية كمجموعة البنك الدول وغيرها من اجل ارساء الشمول المالي في الدول العربية، وتمكين الافراد الغير مشمولين ماليا من الحصول على الخدمات المالية التي كانوا محرومين منها.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الاول: مفهوم الشمول المالي.

المحور الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية.

المحور الثالث: مبادرة الشمول المالي وانجازاتها.

أولا. مفهوم الشمول المالي:

1. **تعريف الشمول المالي:**

تم التطرق الى تعريف الشمول المالي من عدة وجهات نظر، وذلك ما ادى الى ظهور اختلاف في التعريفات التي قدمت لهذا المصطلح، وسنتطرق الى بعض التعاريف فيما يلي:

-يعرف البنك الدولي الشمول المالي على انه نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان.[i]

-الامم المتحدة عرفت الشمول المالي بانه توفير مستدام للخدمات المالية المنخفضة التكلفة لجميع القطاعات خاصة المستبعدين من الحصول على التمويل[ii].

-الشمول المالي أو التمويل الشامل هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة للعدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح[iii].

من خلال التعاريف التي تم سردها يمكننا القول ان الشمول المالي هو عبارة عن توفير الخدمات المالية لأكبر قدر ممكن من افراد المجتمع والمؤسسات من اجل الاستفادة من الخدمات المالية التي كانت مقتصرة على نسبة معينة من الافراد فقط.

2. **ركائز الشمول المالي:**

يتطلّب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته[iv].

ويمكننا توضيح ركائز الشمول المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): ركائز الشمول المالي.

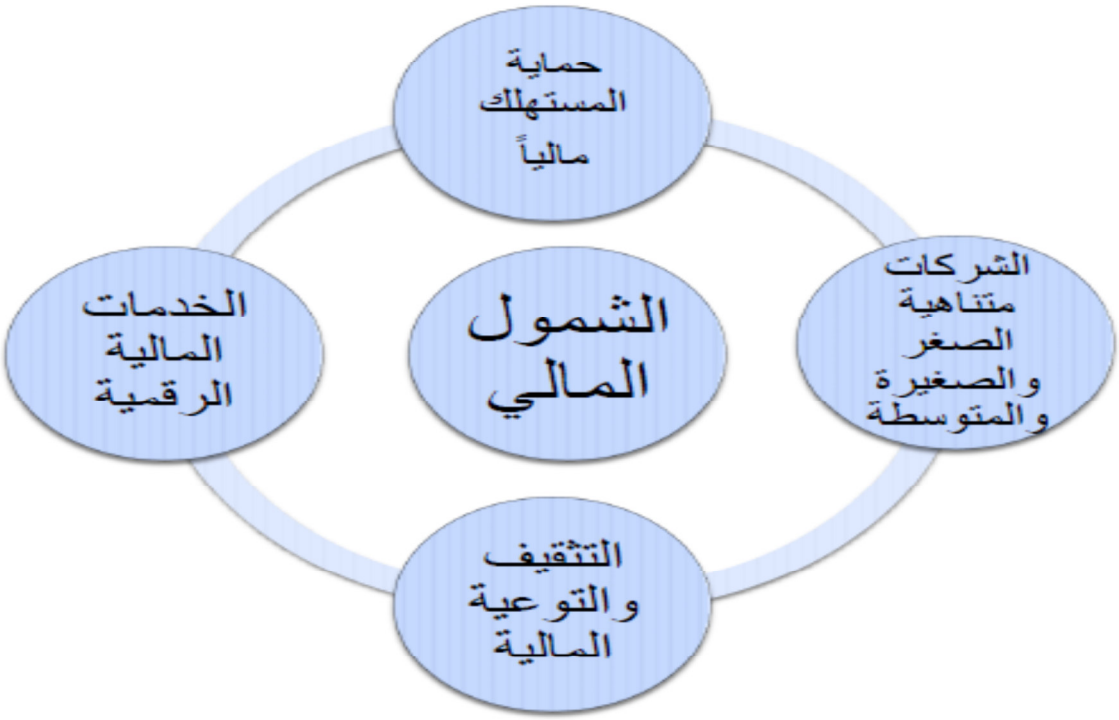

المصدر: رنا بدوى، الشمول المالي دور البنك المركزي المصري، ص4.

EISSN: 2830-8425,ISSN2773-3793

3. **اهمية واهداف الشمول المالي:**

أ. **هدف الشمول المالي:**

يهدف الشمول المالي يهدف الى:

-الوصول لفتح حساب بنكي.

-الشمول الرقمي.

-الوصول لقنوات متعددة.

-الوصول الفعال. [v]

- تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو المنشآت، وجذب المستبعدين Excludedإلى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم كافة الخدمات المالية (المدخرات – المدفوعات – التحويلات المالية – الائتمان – التأمين – المعاشات[vi].

ب. **اهمية الشمول المالي:**

يتطلّب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته.

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك وتعزيز القدرة المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي أو تحقيق الشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق غاية، نظراً لدوره التنموي الهام في تطوير الإنسان، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتأمين الرفاهية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام[vii].

-يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي الى قطاع عائلي وقطاع اعمال صغيرة اكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره الى زيادة استقرار النظام المالي.

-يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ ان تنوع محافظ الاصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

-يزيد من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظرا لان معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية.

-يعزز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل.

-يزيد من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظرا لان معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية[viii].

-الحد من الفقر وتحسين امكانية كسب الدخل عن طريق استعمال الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول.

-تمكين النساء من الحصول على مشروعات وهذا من شانه ان يساعد على اعالة الاسر[ix].

-يساهم الشمول المالي في رفع نسب النمو الاقتصادي عبر تحفيز الاستثمارات وتمكين اكبر شريحة ممكنة من الوصول الى مصادر التمويل، ما يعني المساهمة في توفير فرص عمل اضافية وتعزيز استدامة النمو[x].

ثانيا. **واقع الشمول المالي في الدول العربية:**

تعتبر الدول العربية من الدول التي بدأت الاهتمام بالشمول المالي وارساء قواعده والعمل على نشره وتطبيقه على نطاق واسع، فنجد بعض الدول العربية قد قطعت اشواطا كبيرة في هذا المجال على غرار دول الخليج العربي وخاصة الامارات العربية المتحدة والسعودية والاردن، في حين نجد دول بعيدة كل البعد عن تطبيق الشمول المالي كدولة السودان، جيبوتي، الصومال، ودول متوسطة الانتشار للشمول المالي كالجزائر وسوريا...الخ.

1. **مؤشرات الشمول في الدول العربية:**

سنذكر في هذا العنصر المؤشرات الخاصة بالدول العربية ككتلة واحدة دون التفصيل في المؤشرات الخاصة بكل دولة على حدى، ومؤشرات الشمول المالي في الدول العربية قد قسمناها الى :

أ. **مؤشرات الشمول المالي للأفراد في الدول العربية:**

هذه المؤشرات تتعلق بالفرد العربي كامتلاكه لحساب في مؤسسة مالية، او حساب للإيداع او الاقتراض ، والجدول الموالي يبين ذلك اكثر.

الجدول رقم (01): مؤشرات الشمول المالي للأفراد في الدول العربية في سنة 2017:

المؤشر	النسبة
نسبة الافراد الذين يملكون حسابات لدى مؤسسات مالية	37.2
نسبة الافراد الذين يملكون حسابات ايداع الى اجمالي السكان البالغين	8.7
نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في الدول العربية	5.4
نسبة البالغين الذين يملكون حسابات ايداع في الدول العربية	8.7
نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان في الدول العربية	4.6
نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال والانترنت للنفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية	5.7
نسبة الافراد الذين يملكون الهاتف المحمول	82.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والافاق، 2020.

الامم المتحدة، ازدهار البلدان كرامة الانسان، التقرير العربي للتنمية المستدامة، بيروت، 2020.

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة الافراد الذين يملكون الهاتف المحمول في الدول العربية 82.2 % في سنة 2017، وقد بلغت نسبة الافراد الذين يملكون حسابات لدى مؤسسات مالية 37.2 %.اما بالنسبة لنسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال والانترنت للنفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية 5.7 %.

ب. مؤشرات الشمول المالي للمشروعات في الدول العربية:

تخص هذه المؤشرات قطاع الاعمال و مدى انتشار الشمول المالي في المعاملات المالية والمصرفية التي تخصها، كنسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات اقتراض او ادخار في مشروع استثمارية، والجدول الموالي يبين قيمة هذه المؤشرات.

الجدول رقم (02):مؤشرات الشمول المالي للمشروعات في الدول العربية في سنة 2017.

المؤشر	النسبة
نسبة عدد الافراد الذين لديهم حسابات اقتراض في الدول العربية بغرض انشاء مشروع تجاري او توسعة مشروع قائم بالنسبة الى اجمالي السكان البالغين في الدول العربية	5.5
نسبة عدد الاشخاص الذين لديهم حسابات ادخار بغرض بدء او تشغيل او توسعة مشروعات في الدول العربية بالنسبة لإجمالي السكان البالغين.	7.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والافاق، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة عدد الافراد الذين لديهم حسابات اقتراض او ادخار في الدول العربية بغرض انشاء مشروع تجاري او توسعة مشروع قائم بالنسبة الى اجمالي السكان البالغين في الدول العربية لا تتعدى 7.5 % وهي نسبة ضعيفة جدا، وهذا دليل على عدم الاهتمام بهذا الجانب من طرف الفرد العربي.

ت. مؤشرات خاصة بانتشار ماكنات الصرافة وفروع البنوك التجارية.

هذه المؤشرات تتعلق بانتشار ماكنات الصراف الالي وانتشار فروع البنوك التجارية بالاضافة الى قيمة الايداعات في البنوك التجارية في الدول العربية خلال الفترة 2010-2019.

الجدول رقم (03): تطور ماكنات الصراف الالي، فروع البنوك التجارية، والايداع في البنوك التجارية خلال الفترة 2010-2019 في الدول العربية.

السنة/ المؤشر	ماكنات الصراف الالي لكل 100 الف بالغ	فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ	ايداع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ
2010	19.66	10.85	
2011	18.92	10.96	668.75
2012	20.43	11.00	624.81
2013	23.14	11.03	607.42
2014	24.50	11.75	619.71
2015	24.12	11.30	638.75
2016	26.77	11.96	
2017	27.35	11.38	
2018	28.60	11.14	
2019	28.58	11.36	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي،

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3?view=chart&locations=ZG

تاريخ الاطلاع: 2021/9/29.

من خلال الجدول نلاحظ ان ماكنات الصراف الالي لكل 100 الف بالغ كانت في سنة 2010 حوالي 19.66 ، ووصلت الى 28.58 في سنة 2019، اما بالنسبة لفروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ فلا تتعدى 11.36 في سنة 2019.

2. **المتطلبات الاساسية الداعمة للشمول المالي في الدول العربية:**

يعتد نجاح الشمول المالي على توافر مجموعة من المتطلبات هي:

-العمل بحرفية عالية للاستفادة من احدث وافضل الاساليب التكنولوجية واستخدام الادوات المالية الحديثة مثل الدفع عن طريق الهاتف وتحصيل الفواتير الكترونيا، وهي تعمل على تحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها، وعندما يتوسع الشمول المالي تصبح كلفة الخدمات اقل على المواطن والمستثمر، والنمو المتسارع في استخدام التقنيات الحديثة التي تفتح فرصا اضافية لتعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية.[xi]

-توفر انظمة كفؤة للدفع، ونظم للاستعلام الائتماني

-نظم الاقراض المضمونة، وسجلات الاصول حيث تساعد هذه الانظمة على زيادة مستويات نفاذ الافراد والمشروعات للتمويل والخدمات المصرفية وتذلل التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات المالية في الوصول بهذه الخدمات للفئات غير المشمولة.

-المؤسسات المالية تتيح التغلب على تحديات عدم تماثل المعلومات التي تؤدي الى احجام البنوك عن توفير التمويل للقطاعات التي لا توفر لديها ضمانات بنكية وسجل ائتماني ممتد زمنا يمكن الوثوق به وهو ما يؤدي في النهاية الى الاقصاء المالي.[xii]

-يجب تعزيز الجهود المبذولة في الدول العربية لتوفير الدعائم الكفيلة بتطوير نظم الدفع، والاستعلام الائتماني، والاقراض المضمون لتقديم مجموعة من التدخلات الداعمة للشمول المالي.[xiii]

-توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة، واجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين.

-تصميم الخدمات المالية، سواء اكانت رقمية ام تناظرية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لال مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم متدنية.

-امتلاك هاتف محمول بسيط يمكن ان يتيح امكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية.

-الاتصال بالأنترنت الى توسيع نطاق الفرص المتاحة.[xiv]

ثالثا. مبادرة الشمول المالي وانجازاتها:

شرعت كثير من الدول العربية بتطبيق برنامج الشمول المالي والذي يحرص على ضم واندماج المجتمعات الفقيرة والمناطق النائية التي تفتقر الي الخدمة المصرفية للانخراط في المنظومة المالية للدولة والاستفادة من خدمات المصارف ايداع تحويل وسداد الخدمات والحصول على تمويل ميسر لتنشيط الاقتصاد ويتم تقديم الخدمات من خلال نوافذ البنوك التجارية باستغلال اصول وموظفي بعض مرافق الدولة والمؤسسات الخاصة المنتشرة لتقوم بممارسة دور البنوك وتقديم الخدمة المصرفية.[xv]

1. **مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية:**

نظرا لمحاولة الدول العربية وعملها على تبني استراتيجيات الشمول المالي من اجل تحقيق اهدافها والمتمثلة في تمكين الافراد من الوصول الى الخدمات المالية، وقد بادر صندوق النقد العربي في اطار عمله على تحسين الظروف الاقتصادية والعمل على تنمية الدول العربية الى اتخاذ قرار لتنظيم مبادرة دولية تعنى بالشمول المالي في الدول العربية والتي سنقوم بالتفصيل فيها.

أ. لمحة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية:

لقد قام صندوق النقد العربي بتأسيس مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتحالف مع اطراف اخرى فاعلة على اطلاق المبادرة في 14 سبتمبر 2017 بمناسبة منتدى التحالف للشمول المالي المنعقد في شرم الشيخ في مصر، وتتمثل الاطراف الفاعلة في صندوق النقد العربي، الوكالة الالمانية للتنمية (GIZ) بالنيابة عن الوزارة الالمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI). وبمشاركة البنك الدولي.

وكان ذلك بهدف تمكين وتعزيز القدرات والامكانيات لتذليل العقبات التي تعترض الارتقاء بمؤشر الشمول المالي في الدول العربية.[xvi]

وفي سنة 2012 قامت مؤسسات النقد العربية بإنشاء فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية والذي يتمثل دوره في المساهمة في تطوير سياسات واجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وقد تم تحديد يوم 27 من افريل من كل سنة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.[xvii]

ب. **اهمية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية:**

تتمثل اهمية مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية في:

-تعزيز مستويات الشمول المالي.

-ترجمة مدى جاهزية واستعداد صندوق النقد العربي لتوفير وتعزيز مستوى الدعم الفني وتنمية القدرات لدعم الدول الاعضاء وبذل كافة المساعي والجهود لتوفير الخدمات المالية للدول العربية.

-تسريع وتيرة المعرفة بشان الاسباب الداعية لنجاح سياسة الشمول المالي وتضافر جهود الشركاء الرئيسيين حسب احتياجات الدول العربية

-دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تتلائم واحتياجاتهم.

-فرصة للتدريب وتبادل المعرفة بالتعاون بين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمعنيين.[xviii]

ت. **اهداف مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية:**

لقد تم تبني مبادرة الشمول المالي من قبل صندوق النقد العربي من اجل:

-ارساء وتطبيق سياسات خدمات الشمول المالي المستدام لصالح المجتمعات العربية على المدى البعيد.

-المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الاجل ورفاهية مشتركة.

-تحسين سبل المعرفة وامكانيات صانعي السياسات فيما يتعلق بالشمول المالي.[xix]

ث. البنود التي تغطي مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.

تعمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تتلائم مع احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية:

-الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.

-الشمول المالي للمرأة.

-تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

-تمويل الشركات الناشئة ورواد الاعمال.

-الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لتعزيز فرص الشمول المالي.

-التمويل الزراعي الريفي.

-التمويل المسؤول.

-البنية التحتية للأسواق المالية.

-حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.[xx]

الانشطة والبرامج التي تقوم عليها مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.

تقوم مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على مجموعة من الانشطة والبرامج، اهمها:

-تقديم المشورة الفنية لمساعدة السلطات المالية في الدول العربية على تبني الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي.

-المساهمة في توفير الدعم الفني لتطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية.

-دعم تعزيز التوعية والتثقيف المالي بالدول العربية بما يعزز من فرص وصول المراة والشباب للحصول على الخدمات المالية.[xxi]

2. **انجازات مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية:**

من اجل الحرص على السير الجيد للمبادرة فانه تم وضع برنامج لتقييم انجازات المبادرة وذلك من خلال تقييمها كل سنة من سنة 2018 حتى سنة 2020 والتي تعتبر نهاية للمبادرة.

أ. **انجازات المبادرة في سنة 2018:**

-في اطار مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية:

تم اطلاق استراتيجيات الشمول المالي في بعض الدول العربية منها:

***-استراتيجية الشمول المالي في المملكة الاردنية الهاشمية :**

في سنة 2018 تم اطلاق استراتيجية الشمول المالي في المملكة الاردنية الهاشمية من قبل البنك المركزي الاردني خلال الفترة 2018-2020 بهدف تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأفراد غير المستفيدين من الخدمات المالية ليبلغ 42.5 % في سنة 2020. وتقليص الفجوات بين الشباب من الذكور والاناث واللاجئين ومحدودي الدخل فيما يتعلق بمستويات الشمول المالي.

***-استراتيجية الشمول المالي في دولة فلسطين:**

بالإضافة الى اطلاق استراتيجية الشمول المالي في دولة فلسطين في 2 ديسمبر 2018، حيث قدمت سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق راس المال الفلسطينية أولوياتهما المتعلقة بسياسة الدولة للشمول المالي خلال الفترة 2018-

2025 التي تهدف الى تمكين العملاء ماليا، ليبلغ 50 % في سنة 2025.وتوفير خدمات مالية نوعية للأفراد والشركات، وضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

-تقديم المساعدات الفنية للدول العربية:

اما في اطار تقديم المساعدات الفنية فقد تحصلت بعض الدول على مساعدات فنية من قبل الجهات المنفذة لمبادرة الشمول المالي منها:

***- جمهورية العراق:**

المعونة الفنية لجمهورية العراق لدعم مستويات الشمول المالي ، وذلك من خلال التوصية بالقيام بإصلاحات ووضع خطط مستقبلية لإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي، ويلعب البنك المركزي العراقي دورا مهما في ذلك.

- تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي.

تم من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم 27 من شهر افريل من كل سنة كمناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي ذلك تأكيدا لاهتمام الذي يوليه لقضايا تعزيز الشمول المالي والوصول الى الخدمات المالية بتكاليف مناسبة في السياسات الاقتصادية المتخذة.[xxii]

ب. انجازات المبادرة في سنة 2019:

- في اطار مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية:

تم اطلاق استراتيجيات الشمول المالي في بعض الدول العربية منها:

***- استراتيجية الجمهورية العراقية لدعم الشمول المالي:**

ارسل التقرير النهائي في مارس 2019، وقد قدم البنك المركزي العراقي مجموعة من الاجراءات والخطوات بدعم من المؤسسات الشريكة في المبادرة من اهمها:

اصلاح قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية، الخدمات المصرفية القائمة على غير الفروع والوكيل المصرفي، رقمنة المدفوعات الحكومية، القوانين والضوابط لحماية المستهلك.

9 (2020)

***-استراتيجية الجمهورية التونسية لدعم الشمول المالي:**

قامت تونس بإجراء مجموعة من الدراسات لقياس الشمول المالي في تونس من قبل مؤسسات دولية اظهرت تقدما في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بعدد البالغين الذين لديهم حساب او علاقة مع مؤسسة مالية رسمية، الا ان هذه الدراسات لم تتخذ بعين الاعتبار.

كما اقيمت دراسة من ناحية الطلب، كما تم تحديد 22 مؤشر مع إضافة مؤشرين خاصين بالشركات الصغرى، وكانت العينة المبحوثة تتكون من 6250 اسرة نونسية. واثر النتائج المتوصل اليها تم اعداد استراتيجية وطنية لدعم الشمول المالي والاعلان عنها في سنة 2019. وتم تنفيذ الاستراتيجية من قبل البنك المركزي التونسي مع وزارة المالية التونسية.

وتهدف الاستراتيجية التونسية الى تطوير النفاذ للقطاع المالين وتشمل المحاور الاساسية التالية:

-تمويل واعادة تمويل مؤسسات التمويل الاصغر.

-التمويل الرقمي.

-التامين الاصغر.

-الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

-التثقيف المالي.

التقييم الاجتماعي والاقتصادي للشمول المالي.

-تقديم المساعدات الفنية للدول العربية:

اما في اطار تقديم المساعدات الفنية فقد تحصلت بعض الدول على مساعدات فنية من قبل الجهات المنفذة لمبادرة الشمول المالي منها:

***-المساعدة الفنية للبنك المركزي الموريتاني:**

للبنك المركزي الموريتاني في جمع بيانات حول الشمول المالي وذلك من خلال تقديم التحالف العالمي للشمول المالي الدعم والتعزيز الشمول المالي ، في سنة 2019 من خلال مشروع يرتكز على بيانات الشمول المالي واستراتيجية وطنية لدعم الشمول المالي واطر السياسات لتعزيز الشمول المالي للأشخاص المستبعدين ماليا.

***-المساعدة الفنية لسلطة النقد الفلسطينية:**

لدعم تجميع بيانات حول حصول المرأة على الخدمات المالية حيث قدم التحالف العالمي للشمول المالي لفلسطين، في سنتي 2019 و2020 .

***-المساعدة الفنية لجمهورية مصر العربية لدعم الشمول المالي الرقمي:**

باشر البنك الدولي في سنة 2019 بمساعدة السلطات المصرفية في تنفيذ السياسات والاطار التنظيمي واصلاحات البنية التحتية المالية لتعزيز الشمول المالي الرقمي، من خلال تقديم المساعدة الفنية لحماية المستهلك والمدفوعات الرقمية، وتطوير استراتيجية المدفوعات. تتماشى انشطة المساعدة للشمول المالي في مصر مع اطار جوانب الدفع للشمول المالي.[xxiii]

ج. انجازات المبادرة في سنة 2020:

نفذت المبادرة خلال عام 2020 سلسلة من برامج بناء القدرات، ونظمت العديد من المؤتمرات رفيعة المستوى، ومنتديات التعلم وتطوير الأساليب والأدوات، إضافةً للمنتجات المعرفية. في هذا السياق، عملت المبادرة

- في اطار مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية:

تم تنظيم ورشة عمل حول "بناء وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الدول العربية" بالتعاون مع التحالف العالمي للشمول المالي، وذلك إدراكاً للأهمية المتزايدة لاستراتيجيات وبرامج تعزيز الشمول المالي في ضوء جائحة كورونا والحاجة لتسريع التحول المالي الرقمي، بغرض مساعدة الدول العربية على تعزيز قدراتها على تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي.

-تقديم المساعدات الفنية للدول العربية:

قدم البنك الدولي الدعم المادي والمعونة الفنية لعددٍ من البنوك المركزية العربية لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي من خلال دعم إجراء مسوحات جانب العرض والطلب وصياغة السياسات والإجراءات اللازمة لتصميم الاستراتيجيات، إضافةً إلى إجراء حملات التوعية والتثقيف المالي، وإنشاء المختبر التنظيمي للتقنيات المالية الحديثة.

- تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي.

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والبنك الدولي ورشة عمل حول "التثقيف الرقمي وحماية مستهلكي الخدمات المالية في عصر التقنيات الحديثة"، إدراكاً منه للأهمية المتزايدة للتمويل المسؤول وتطبيق الإرشادات الدولية ذات العلاقة بالشمول المالي الرقمي من خلال توظيف التقنيات الحديثة مع

مراعاة المخاطر المحتملة. كما تضمنت الورشة الإطلاع على تجارب عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

*-أهمية **الحوار والتشاور حول تداعيات انتشار جائحة كورونا**، وأهمية التحول الرقمي لمواجهة تلك التداعيات، نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع شركائه في مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية سلسلة من الاجتماعات الافتراضية "عن بعد" حول تداعيات فيروس كورونا المستجد على الخدمات المالية والشمول المالي، والحاجة لتعزيز وتسريع عملية الانتقال للخدمات المالية الرقمية، بمشاركة عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

*-دعم جهود التحول المالي الرقمي في الدول العربية، حيث أصدرت المؤسسات الشريكة في المبادرة وثيقة رؤية حول" **إطار التحول المالي الرقمي في الدول العربية** ."قدمت الوثيقة خارطة طريق نحو التوجه للانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية والمتطلبات من السياسات والاجراءات في هذا الشأن. تسعى المؤسسات الشريكة لحشد الجهود لمساعدة الدول العربية في تنفيذ متطلبات نجاح التحول المالي الرقمي. في هذا السياق، وإدراكاً لأهمية تسريع الانتقال للخدمات المالية الرقمية، نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية ورشة تدريبية حول "بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية الحديثة".[xxiv]

خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها اتضح لنا الشمول المالي في الدول العربية مزال ضعيفا وهو ما ظهر لنا من خلال المؤشرات التي تم عرضها في هذه الدراسة، كما تم التطرق الى مبادرة صندوق النقد العربي من اجل ارساء الشمول المالي في الدول العربية والانجازات التي تم تحقيقها في فترة تطبيق المبادرة.

النتائج:

تم التوصل الى النتائج التالية:

*-يعتبر الشمول المالي عن امكانية وصول الافراد الى الخدمات المالية التي كانوا محرومون منها.

*-مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية لا زالت غير مرضية لذا يتوجب عليها العمل على تحسينها.

*- ان متطلبات ارساء الشمول المالي توجب على الدول العربية التصدي لكل التغيرات التي قد تتعرض لها هذه الدول او دول العالم عامة.

*-ام مبادرة صندوق النقد العربي مع التحالف الدولي كان لها اثر كبير في وضع استراتيجيات للدول من اجل السير قدما نحو تحقيق الشمول المالي، كما انها قد حددت الوضع الحقيقي للدول العربية وذلك من خلال المسح الاحصائي الذي قامت به حكومات هذه الدول بالتعاون مع التحالف الدولي للمبادرة.

التوصيات:

يمكننا تقديم التوصيات التالية:

*-العمل على الاهتمام بالشمول المالي والعمل على ادخال الجانب التقني والرقمي.

*- العمل على تشجيع العمل العربي المشترك من اجل النهوض بالاقتصاد العربي وتحقيق مستويات متقدمة من الشمول المالي.

*-مواكبة التطور التكنولوجي وتطبيقه في المجال المالي كالدفع الالكتروني، التحويل الالكتروني...الخ، والذي اصبح ضرورة ملحة مع ظهور وباء كورونا.

[i] وحدة البحوث الاقتصادية والترجمة بنك الكويت الدولي، الشمول المالي في دولة الكويت الاهمية والواقع، ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الاقليم والعالم، ماي 2015، ص3.

[ii] بسمة محمد ادريس الحريري، تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية- دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرفية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2 (2) ج 3، جويلية 2021، ص878.

[iii] اتحاد المصارف العربية، على الموقع الالكتروني:

/.https://uabonline.org/ar

2021/9/28

[iv] اتحاد المصارف العربية، على الموقع الالكتروني:

/.https://uabonline.org/ar

2021/9/28

[v] مبادرة التمويل لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، الدليل التوجيهي للبنوك الشمول المالي ووضع اهداف الصحة العالمية، مبادئ الصيرفة المسؤولة، افريل 2021، ص8.

[vi] اتحاد المصارف العربية، اليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، الدراسات والابحاث والتقارير العدد 422، على الموقع:

/ https://uabonline.org

تاريخ الاطلاع: 2021/9/29.

[vii] اتحاد المصارف العربية، على الموقع الالكتروني:

/.https://uabonline.org/ar

2021/9/28

[viii] رفيقة صباغ، سليمة عرزي، الشمول المالي في الدول العربية ..واقع وافاق. مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد (10) العدد (02)، 2020، ص516-517

[ix] مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي2017، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية- عرض عام-، 2018، ص1-2.

[x] محمد ابو حمور، الشمول المالي... الفرص والتحديات، 2021/04/28، على الموقع الالكتروني:

https://www.addustour.com/articles

تاريخ الاطلاع:2021/9/29.

[xi] محمد ابو حمور، الشمول المالي... الفرص والتحديات، 2021/04/28، على الموقع الالكتروني:

https://www.addustour.com/articles

تاريخ الاطلاع:2021/9/29.

[xii] صندوق النقد العربي، هبة عبد المنعم، كريم زايدي، دراسة المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، جويلية 2020، ص19.

[xiii] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والافاق، 2020، ص204.

[xiv] مجموعة البنك الدولي، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي2017، قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية- عرض عام-، 2018، ص10.

[xv]طاهر سيد ابراهيم، أهمية وفوائد الشمول المالي، 2021/8/26، على الموقع الالكتروني:
https://sudanile.com/archives/144735
تاريخ الاطلاع: 2021/9/29
[xvi]محمد ابو حمور، الشمول المالي... الفرص والتحديات، 2021/04/28، على الموقع الالكتروني:
https://www.addustour.com/articles
تاريخ الاطلاع:2021/9/29.
[xvii]صندق النقد العربي، مجموعة البنك الدولي، giz ، afi، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، التقرير السنوي 2020، ص4.
[xviii]صندق النقد العربي، مجموعة البنك الدولي، giz ، afi، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، التقرير السنوي 2020، ص4-5.
[xix]صندق النقد العربي، مجموعة البنك الدولي، giz ، afi، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)، التقرير السنوي 2020، ص5.
[xx]صندق النقد العربي، مجموعة البنك الدولي، giz ، afi، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) ، التقرير السنوي الصادر عام 2020 (انجازات المبادرة حتى نهاية 2019)، 2020، ص7.
[xxi]التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والافاق، 2020، 205-206.
[xxii]صندق النقد العربي، مجموعة البنك الدولي، giz ، afi، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) انجازات عام 2018، ص9-15.
[xxiii]صندق النقد العربي، مجموعة البنك الدولي، giz ، afi، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) ، التقرير السنوي الصادر عام 2020 (انجازات المبادرة حتى نهاية 2019)، 2020،ص 9-12.
[xxiv]صندوق النقد العربي، صندوق النقد العربي يصدر التقرير السنوي لإنجازات مبادرة الشمول المالي للمنطقة في سنة 2020، 9 فيفري 2021، على الموقع الالكتروني:/https://www.amf.org.ae/ar/content
تاريخ الاطلاع: 2021/9/29.